

اتحاد المصارف العربية

المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2009

الاستراتيجيات والخطط والوسائل التي وضعتها الدول العربية للتعامل مع الأزمة

الدكتور عدلي قندح

مدير عام

جمعية البنوك في الاردن

20/4/2009

الإمارات العربية المتحدة – دبي

هيكل الورقة البحثية وأهدافها

1 - مجموعات للدول العربية

2- أشكال اثار الازمة المالية العالمية على الدول العربية

3- خلاصة تنفيذية بأبرز الاستراتيجيات والخطط والسياسات والوسائل التي وضعتها بعض الدول العربية للتعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية.

4- تفاصيل الاستراتيجيات والخطط والسياسات والوسائل التي وضعتها بعض الدول العربية للتعامل مع تداعيات الأزمة المالية العالمية.

5- نتائج وتوصيات

أربع مجموعات للدول العربية

- يمكن تقسيم الدول العربية الى اربع مجموعات وهي :

(1) الدول المصدرة للنفط وذات القدرة المالية الكبيرة وعدد السكان القليل (دول مجلس التعاون الخليجي): وهذه الدول مهيئة لامتصاص صدمات الأزمة، وقد دخلت هذه الدول الازمة بوضع استثنائي قوي. واثر الازمة المالية على هذه الدول سيكون من خلال انخفاض أسعار النفط، مما يعني أنه من المتوقع أن تكون الآثار على شكل اللجوء لاستخدام الاحتياطيات وانخفاض في الاستثمارات، مما سيكون له اثار على الموازنات العامة واستخدامات العمالة الأجنبية.

(2) الدول المصدرة للنفط من غير دول مجلس التعاون الخليجي وأعداد سكانها كبيرة وحاجاتها الاجتماعية كبيرة ولديها فوائض مالية أقل من دول مجلس التعاون الخليجي: وهذه دخلت الأزمة بأوضاع مالية أضعف من دول المجلس ومراكزها المالية الخارجية وموازناتها أضعف. ستتأثر بشكل أكثر نتيجة لهذه الاعباء.

(3) الدول غير المصدرة للنفط ولها روابط وثيقة مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال حوالات العاملين فيها ، والاستثمارات الاجنبية المباشرة والسياحة وتعتمد بشكل كبير على المساعدات: ستتأثر من خلال تراجع المساعدات والحوالات والاستثمارات.

(4) ودول متنوعة بروابط قوية مع أوروبا في التجارة والسياحة: ستتأثر هذه الدول بشكل كبير نتيجة تراجع الطلب الخارجي على السياحة والمستوردات والاستثمارات الاجنبية المباشرة، وسيتأثر قطاعها المصرفي في مرحلة لاحقة.

- فكيف كانت استجابة الدول العربية لتداعيات الازمة المالية العالمية؟

توقعات شكل الاستجابة للأزمة المالية

- **من المتوقع أن تكون هناك بعض الفرووقات وأوجه التشابه بين الدول العربية من حيث الاستراتيجيات والخطط والوسائل التي وضعتها للتعامل مع تداعيات الازمة المالية العالمية. ويعود ذلك إلى مجموعة مختلفة من العوامل ومن أبرزها:**

أولا؛ اختلاف درجة الانكشاف والتكامل والانفتاح المالي والمصرفي على العالم الخارجي .

وثانيا، اختلاف السياسات الاستثمارية لمحافظ البنوك العربية وصناديق السيادة العربية من بلد لأخر.

وثالثا، اختلاف الاوضاع المالية لحساباتها الخارجية ولموازنات هذه الدول فبعضها يعاني من عجز وبعضها الاخر يعاني من فائض.

رابعاً، درجة التأثر الفعلية والحقيقية بالأزمة المالية العالمية

أشكال اثار الازمة المالية العالمية على الدول العربية

أولا: الاثار المباشرة والأولى كانت على أسواق المال العربية (البورصات) : أظهرت الاسواق المالية العربية بعض التراجع، وفي بعضها الاخر أظهرت بعض المقاومة . وبالمعدل انخفضت الارقام القياسية للأسواق المالية في الاقليم بحوالي 50%، وفي دول مجلس التعاون الخليجي انخفضت الارقام القياسية للأسواق المالية بحوالي 30-60% في الربع الاخير من عام 2008.

- لذلك، كانت الاجراءات الأولى التي تم اتخاذها في دول مجلس التعاون الخليجي هي للمحافظة على السيولة ودعم الأسواق المالية.

ثانياً: الاثار على صناديق السيادة العربية: تكبدت صناديق السيادة للدول التي لها استثمارات في المؤسسات المالية الدولية بعض الخسائر قدرت بحوالي 40% في محافظ تلك الدول في الفترة من ديسمبر 2007 وحتى ديسمبر 2008. أما الصناديق ذات المحافظ المتحفظة فقد سجلت تراجعات أقل في قيم محافظها. ومع ذلك فما تزال تلك الصناديق مستمرة في الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من الاموال والموجودات.

أشكال اثار الازمة المالية العالمية على الدول العربية

<u>ثالثاً: الاثار على القطاعات المصرفية العربية:</u> كانت القطاعات المصرفية العربية الاقل تأثراً بالأزمة المالية العالمية حتى الان . وعدد البنوك التي تأثرت بالأزمة مباشرة قليل جداً. كما أن النتائج المالية للعديد من المصارف للعام المالي 2008 تثبت ذلك. ويعود ذلك الى محدودية تعاملاتها بالأوراق المالية المسمومة ومحدودية ارتباطها المباشر مع الاسواق المالية العالمية. **ومع ذلك، يلاحظ أن العديد من البنوك تتبع الان سياسية ائتمانية حذرة ومتحففظة عند اتخاذ قراراتها الاقراضية وبعضها الاخر أصبحت تعاني من جفاف في قدرتها الائتمانية.**

<u>رابعاً: الاثار على الاقتصاد الحقيقي للدول العربية:</u> بدأ يظهر أثر الازمة على معدلات النمو حاليا وبشكل واضح في بعض الدول العربية. وفي هذا المجال فان الدول العربية ذات الفوائض المالية في موازناتها تكون بوضع أقوى للتعامل مع تداعيات الازمة على الاقتصاد الحقيقي. أما الدول العربية التي تعاني من عجوزات في موازناتها المالية فتكون في وضع حرج في التعامل مع تداعيات الازمة على الاقتصاد الحقيقي.

أشكال اثار الازمة المالية العالمية على الدول العربية

- تشير البيانات المنشورة الى ان معظم الدول العربية بدأت تواجه تراجع في نمو صادراتها بسبب التراجع والركود الذي تشهده الاقتصاديات العالمية ، وبعضها الاخر (الدول النفطية) بسبب تراجع أسعار النفط مقارنة مع مستوياته ما قبل النصف الثاني من عام 2008.
- ومن المتوقع أن تختلف درجة تأثر اقتصاديات الدول العربية بالتراجع في النمو الاقتصادي العالمي وهذا يعتمد على أوضاع حساباتها الخارجية وموازناتها قبل الازمة ودرجة تكاملها مع الاقتصاد العالمي .
- فما هي أشكال الاستراتيجيات والخطط والسياسات والوسائل التي وضعتها الدول العربية للتعامل مع الأزمة المالية العالمية؟

استراتيجيات وخطط ووسائل التعامل مع الازمة المالية العالمية:
(خلاصة تنفيذية)

- يلاحظ وجود بعض التشابه والاختلاف في الاستراتيجيات والسياسات والخطط والوسائل المستخدمة من قبل الدول العربية لمواجهة الازمة وتداعياتها على مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك من حيث:

احجامها، وهيكلها، وانواع الادوات والسياسات والاجراءات المستخدمة، وتوقيتها، وسرعتها ، ودرجة التنسيق فيها مع الدول المختلفة ، ودرجة التنسيق بين القطاعين العام والخاص في الدولة الواحدة ، ومن حيث اجالها، وأهدافها، وقطاعاتها الاقتصادية، والجهات المعنية فيها، ومرونتها ، وترددها ، ودرجة الشفافية فيها ، ودرجة الضمان في تحقيق أهدافها، وتوجيهها للقطاعات المعنية والمتأثرة بالأزمة، ومصادر تمويلها (محلية، مناقلات في موازنة الدولة ، خارجية، بنوك مركزية، اقتراض خارجي، مؤسسات مالية)

- وبشكل عام، يمكن تقسيم أبرز الاستراتيجيات وخطط الانقاذ واجراءات التعامل مع الازمة والمتبعة من الدول العربية الى نوعين رئيسين:

الأول: اجراءات وسياسات وخطط تقليدية، تمثلت بما يلي:

1- تخفيض أسعار الفائدة الرسمية (نافذة الايداع، وسعر اعادة الخصم، وسعر الريفريس لاعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي النقدي الالزامي)

2- توفير سيولة للمصارف من قبل البنوك المركزية على شكل ودائع بمختلف الاجال بعد الانخفاضات في البورصة وبهدف التأثير على أسعار الفائدة السوقية.

3- ضخ سيولة في الاسواق المالية والشركات مباشرة من الحكومات وغير مباشرة من مصادر أخرى كهيئات الاستثمار.

4- ضمان الودائع المصرفية بشكل جزئي وكلي ولمدد تتراوح ما بين 1-3 سنوات.

استراتيجيات وخطط ووسائل التعامل مع الازمة المالية العالمية:
(خلاصة تنفيذية)

- **الثانى: اجراءات وسياسات وخطط غير تقليدية**، تمثلت بما يلي:

1 - اصدار قوانين للاستقرار المالي في بعض الدول العربية

2 - ضمان نسبة معينة من القروض الجديدة التي يمنحها الجهاز المصرفي

3 - ضمان بعض الحكومات لأي عجز في المخصصات التي تحددها البنوك لموجهة الديون السابقة

4 - اجراء عمليات اعادة هيكلة ورفع رؤوس أموال للشركات المقترضة

5- شراء بعض البنوك المركزية لمحافظ استثمارية للبنوك

استراتيجيات وخطط وسياسات التعامل مع الازمة المالية العالمية بالتفاصيل وحسب الدولة:

أولاً: دولة الإمارات العربية المتحدة

- قامت حكومة دولة الامارات بدعم وحماية القطاع المصرفي بدولة الامارات بمبلغ وصل إلى 120 مليار درهم على دفعتين :

  - الأولى من خلال وضع المصرف المركزي مبلغ 50 مليار درهم تسهيلات لمصلحة البنوك العاملة في الدولة لاستخدامها عند الحاجة

  - والثانية حين قررت الحكومة تحويل مبلغ 70 مليار درهم لوزارة المالية وتكليف المصرف المركزي ووزارة المالية بوضع الآليات المناسبة لضخ هذه السيولة في القطاع المصرفي خلال الفترة القادمة، وقد تم تشكيل لجنة مختصة لمتابعة تنفيذ قرارات وإجراءات مجلس الوزراء في هذا الشأن .

- إصدار الحكومة قرارات تضمن الودائع في البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة لمدة 3 سنوات إلى جانب توفير ضمانات لعمليات الاقتراض فيما بين البنوك العاملة ، وضمان عدم تعرض أي من البنوك الوطنية لأية مخاطر ائتمانية .

أولاً: دولة الإمارات العربية المتحدة

- وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي.
- ومنحت التسهيلات للبنوك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوما أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر.
- كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير.
- كما أعلنت حكومة دبي عن طرح برنامج سندات طويل الأجل يعد الأكبر في تاريخ الدولة بقيمة 20 مليار دولار (73,4مليار درهم) ، اكتتب مصرف الامارات المركزي على الاصدار الأول منه بقيمة 10 مليارات دولار (36,75 مليار درهم) وذلك بهدف تأمين التمويل اللازم للوفاء بالتزاماتها المالية ومواصلة برامج التنمية .

أولاً: دولة الإمارات العربية المتحدة

- كما أعلنت حكومة أبوظبي عن إطلاق مبادرة لتعزيز الملاءة المالية لعدد من المؤسسات المصرفية وهي بنك أبوظبي الوطني بنك أبوظبي التجاري وبنك الخليج الأول ومصرف أبوظبي الإسلامي وبنك الاتحاد الوطني وذلك من خلال زيادة رؤوس أموال / الشق الأول / لهذه المؤسسات المصرفية،
- وبموجب هذه المبادرة ستقوم حكومة أبوظبي بشراء سندات مؤهلة للتصنيف ضمن الشق الأول من رؤوس أموال تلك المؤسسات بقيمة إجمالية قدرها (16) مليار درهم وستكون تلك السندات غير محددة الأجل ولا تعطي حامليها حق التصويت ويحق للبنوك المصدرة سدادها بالكامل وفقاً لشروط معينة .
- وقام بنك "جي بي مورغان" بدور مدير الإصدار ومستشار الهيكلة للسندات وقامت مؤسسة كليفورد تشانس بتقديم الخدمات الاستشارية القانونية لكل من حكومة أبوظبي وبنك جي بي مورغان.

أولاً: دولة الإمارات العربية المتحدة

- بغرض توفير مزيد من الخدمات للقطاع المصرفي ، أقر مجلس إدارة المصرف المركزي تقديم تسهيلات المقايضة (درهم / دولار أمريكي) للبنوك العاملة في الدولة وذلك وفقاً للإجراءات التالية :
- تمنح هذه التسهيلات إلى كافة البنوك العاملة في الدولة بغض النظر عما إذا كان لديها عجز أو لم يكن لديها عجز في صافي مراكزها بالدرهم .
- تبدأ هذه العمليات بشراء المصرف المركزي الدولار الأمريكي مقابل الدرهم (آنياً) وبيعه الدولار الأمريكي مقابل الدرهم (آجلاً) في نفس الوقت .
- تكون فترات استحقاق هذه التسهيلات على النحو التالي :
- أسبوع، شهر، شهران، ثلاثة أشهر، ستة أشهر، تسعة أشهر واثنا عشر شهراً.

ثانيا: مملكة البحرين

- بتاريخ 30 أكتوبر 2008: وسع البنك المركزي البحريني الضمانات المقبولة على أموال ليلة واحدة لتشمل صكوك الايجارة وهي سندات اسلامية.
- وبتاريخ 9 و30 أكتوبر 2008: خفض البحرين سعر فائدة ليلة واحدة الامنة وسعر فائدة اعادة الشراء بـــ 175 نقطة اساس لتصل الى 3.5% . كما خفضت سعر فائدة ودائع لأجل اسبوع بـــ 50 نقطة أساس لتصل الى 1.5% وسعر فائدة ودائع ليلة واحدة الى 1.
- وبتاريخ 18 ديسمبر 2008: خفض البنك المركزي البحريني أسعار الفائدة الرئيسية بـــ 75 نقطة أساس استجابة لتخفيضات بنك الاحتياطي الفيدرالي، ليصل سعر فائدة اقراضه الى 2.75% وسعر فائدة ودائع لأسبوع 0.75% وسعر فائدة وديعة ليلة واحدة الى 0.25% .

ثانيا: مملكة البحرين

- قامت حكومة البحرين بضخ 50 مليون دولار في مصارفها.
- أعلن بنك الاستثمار البحريني (Invest Group) إطلاق صندوق بقيمة مليار دولار بالتعاون مع صندوق سيادي خليجي للاستثمار في الديون العقارية بالولايات المتحدة.
- وبتاريخ 3 مارس 2009: خفض البنك المركزي البحريني نسبة الاحتياطي الالزامي من 7% الى 5% بسبب تراجع معدلات التضخم.

ثالثا: دولة الكويت

- تدخّلت الحكومة الكويتية لإنقاذ «بنك الخليج» بعد تكبّده خسائر كبيرة. وأعلنت عن اصدار قانون بتاريخ 29 أكتوبر 2008 لضمان ودائع كافة البنوك في الكويت.
- وأعلنت ضمان الودائع المصرفية في محاولة لتعزيز الثقة وسمحت للهيئة العامة للاستثمار بضخ السيولة في البورصة.
- وبتاريخ 4 ديسمبر أعلن صندوق الاستثمار السيادي عن استثمار 1.5 مليار في البورصة في محاولة تعزيز الثقة والسيولة في البورصة التي هوت في الشهور الأخيرة مع تأثر منطقة الخليج بالأزمة العالمية.
- وبتاريخ 19 نوفمبر 2008، عرض البنك المركزي أموالا لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لإظهار استعداده لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة. وتأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

ثالثا: دولة الكويت

- وبتاريخ 17 ديسمبر 2008 خفض البنك المركزي الكويتي سعر اعادة الخصم بخمسن نقطة أساس لتصل الى 3.75% ، كما خفض سعر فائدة اعادة الشراء لشهر واحد الى 2.5% من 3% وخفض سعر مؤشر بحوالي 225 نقطة أساس منذ اكتوبر 2008.
- وبتاريخ 2 نيسان الحالي (2009) دخل قانون الاستقرار الاقتصادي الذي يتضمن حزمة من التدابير والمحفزات لدعم الاقتصاد المحلي في مواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية في الكويت، وقد نشرت اللائحة التنفيذية الخاصة بالقانون في الجريدة الرسمية بعد أن صدر القانون الشهر الماضي بمرسوم صادر عن الحكومة المنتهية ولايتها، وبات بالتالي القانون ساريا.
- والقانون ينص على أن تضمن الدولة 50% من القروض الجديدة التي يفترض ان تمنحها المصارف للشركات المحلية في 2009 و2010، والتي قدرت بأربعة مليارات دينار (13ر8 مليار دولار) كحد أقصى.

ثالثا: دولة الكويت

- كما ينص القانون على تقديم الدولة ضمانة مدتها 15 عاما ضد اي عجز في المخصصات التي تحددها البنوك لمواجهة الديون السابقة، بسبب تراجع قوي في قيمة الأصول الضامنة. ويهدف القانون بشكل خاص الى تشجيع الإقراض والسماح للشركات الاستثمارية المتعثرة بالوفاء بمستحقات ديونها المقدرة ب3ر17 مليار دولار، مع العلم ان 6ر7 مليارات دولار منها هي ديون مستحقة لمؤسسات مالية ومصارف أجنبية.
- كما يسعى القانون إلى حماية النظام المالي الكويتي وإرساء الاستقرار في الاقتصاد المحلي إزاء تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ثالثا: دولة الكويت

- ويفرض القانون علي الشركات التي تريد ان تستفيد من تقدماته ان تقوم بعمليات إعادة هيكلة او رفع رأسمالها اذا ما اعتبر ذلك ضروريا من قبل المصرف المركزي.
- كما يسمح القانون للصندوق السيادي الكويتي (المؤسسة العامة للاستثمار) بان يشتري حصصا في الشركات ضمن عمليات رفع رأس المال في حال لم يتمكن المساهمون من الاكتتاب كاملا في عملية الرفع.
- الا ان القانون وبالرغم من دخوله حيز التنفيذ، سيعرض امام البرلمان الذي يفترض ان ينتخب في منتصف ايار/مايو والذي يملك القدرة على تعليقه.
- وبتاريخ 12 نيسان الحالي (2009) قرر البنك المركزي الكويتي تخفيض مؤشر سعر فائدة اعادة الخصم بخمسة وعشرين نقطة أساس لتصل الى 3.5%.

رابعا: الأردن

- لم تكن هنالك مشكلة نقص في السيولة أو أزمة ائتمان في المملكة وإنما كانت هنالك مشكلة ارتفاع في معدلات التضخم إلى مستويات تجاوزت 15% ، لذا فقد تمثلت أبرز الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي الاردني لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم في رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي من 8% إلى 10%. وكان الهدف من رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي هو امتصاص السيولة الفائضة من السوق لكبح جماح التضخم .
- وعندما بدأت معدلات التضخم بالتراجع في شهر تشرين الأول قام البنك المركزي بخفض نسبة الاحتياطي الإلزامي من 10% إلى 9% ، وتم تخفيضها مرة أخرى اعتبارا من نهاية شهر نيسان 2009 إلى 8 بالمائة.

رابعا: الأردن

- **ونظرا لما يشهده السوق المصرفي من بعض التشدد في مسالة الإقراض وهي سياسة عالمية نتيجة للأزمة المالية العالمية، عدَل البنك المركزي تعليمات منح الائتمان في خطوة منه لمنح بعض المرونة للبنوك في التعامل مع عملائها.**
- سعى البنك المركزي الى اعتماد هيكل سعر فائدة يحقق التوازن بين حماية سعر الصرف واحتواء الضغوط التضخمية ودعم النمو الاقتصادي. ومن اجل ذلك قام البنك المركزي باتباع سياسة نقدية مرنة تتوافق مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية حيث تم:
  - تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 25 نقطة أساس بتاريخ 2008/2/3.

رابعا: الأردن

- تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 50 نقطة أساس بتاريخ 2008/11/25.
- تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 50 نقطة أساس بتاريخ 2009/03/12.

- وأعلن البنك المركزي الاردني بأنه سيبقى يتابع التطورات النقدية والائتمانية وسيتخذ إجراءات إضافية على صعيد أسعار الفائدة إذا ما وجد ذلك ضرورياً.
- **أما فيما يتعلق بأبرز الإجراءات الحكومية المتخذة والمخطط اتخاذها لمواجهة تداعيات الأزمة، فتمثلت بما يلي:**
- **قامت الحكومة بضمان كافة الودائع في البنوك وبدون سقف حتى نهاية عام 2009.**
- **كما أعلنت أكثر من مرة عن خطة تحفيز مالية إلا لم نفذها حتى الان.**

خامسا: السعودية

- بتاريخ 17 أكتوبر 2008: وعد المجلس الاقتصادي الأعلى بضمان الودائع المصرفية.
- ضخت مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما" 26 مليار ريال في المصارف المحلية لدعم الاستقرار فيه.
- أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي أنها سحبت نحو 26.2 مليار ريال من ودائعها لدى البنوك في الخارج، لدعم المصارف المحلية، وتخفيض كلفة الإقراض، ورغبتها في توفير المزيد من السيولة، لتتمكن البنوك السعودية من أداء أدوارها التمويلية. وقد يكون لها علاقة برغبة الحكومة في الاستمرار في الإنفاق على المشاريع بصورة تتجاوز التقديرات الزمنية مع انخفاض إيرادات النفط، وتخفيف الضغوط مع تراجع تنفيذ المشاريع في القطاع الخاص.

خامسا: السعودية

- وبتاريخ 21 أكتوبر 2008: ضخت "ساما" 3 مليارات دولار أمريكي على شكل ودائع طويلة الاجل في البنوك وذلك لأول مرة منذ عقد.
- وخلال الفترة من أكتوبر 2008 وحتي يناير 2009 قامت ساما بتخفيض سعر الريبو خمس مرات منفصلة من 4% الى 2% .
- كما قامت ساما بتخفيض نسبة الاحتياطي الالزامي من 13% الى 7% على مرتين منفصلتين خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2008.
- كما تم تخفيض ريفيرس ريبو من 2% الى 0.25% على مرتين منفصلتين.

خامسا: السعودية

- وانتهجت مؤسسة النقد العربي السعودي أخيراً سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في القطاع المالي في ظل الأزمة المالية العالمية، وتوفير السيولة وخفض تكلفة الإقراض لتلبية الطلب المحلي على الائتمان، بهدف ضمان استمرار المصارف بأداء دورها التمويلي للعملية التنموية في المملكة، وذلك نيابة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية. وتم هذا من خلال التنسيق مع تلك الهيئات والمؤسسات الحكومية باعتبار هذه الودائع تمثل ودائع عملاء تدخل ضمن نسبة الودائع إلى القروض، مما يعطي المصارف إمكانية التوسع في عمليات الائتمان.

سادسا: سلطنة عُمان

- اتخذت هيئة سوق المال العديد من الخطوات الإيجابية المختلفة في اتجاه استعادة ثقة المستثمر. حيث أن الانهيار في مؤشرات سوق مسقط للأوراق المالية غير مبرر أخذا في الاعتبار النمو السنوي للأرباح .
- وخلال شهر نوفمبر من العام 2008، أسست الحكومة صندوق صانع للسوق بالتعاون مع القطاع الخاص للمساعدة علي استقرار سوق الأوراق المالية. وستساهم الحكومة بنسبة 60 في المائة من رأس المال (90 مليون ريال عماني) يتم توفيرها عن طريق صناديق المعاشات والقطاع الخاص.
- وقد بدأ الصندوق في العمل بكامل طاقته في بداية شهر يناير من العام 2009 عندما تم الإعلان عن موازنة الدولة للعام 2009. حيث تم التأكيد من قبل وزارة التجارة والصناعة أن إنفاق الحكومة علي المشروعات الراهنة سيستمر ولن يتم تخفيضه نتيجة للانهيار الأخير في أسعار النفط.

سادسا: سلطنة عُمان

- اتخذ البنك المركزي العماني العديد من الخطوات للحد من أزمة السيولة الوشيكة. حيث خصص البنك المركزي العماني 2 مليار دولار أمريكي في نوفمبر من العام 2008 لإقراضهم للبنوك المحلية. وسيتم تسعير معدل العائد علي الإقراض بالدولار علي أساس معدل الليبور(سعر الفائدة على القروض ما بين البنوك العاملة في سوق لندن) مضافا إليه هامش بواقع 150 نقطة لمدة شهر أو ثلاثة شهور.
- قرر البنك المركزي العماني بالتنسيق مع وزارة المالية توفير أموال بالدولار الأمريكي للبنوك المحلية من خلال تقنيتين:
- تسهيل مبادلة الاحتياطي : مما سيجعل البنوك تدخل في عمليات تبادل عملات أجنبية مع البنك المركزي العماني حيث ستقوم البنوك بشراء دولار أمريكي من البنك المركزي العماني كمرحلة أولي مقابل ريال عماني وتعيد بيعهم مقابل ريال عماني بمعدل تبادل محدد. وستكون مدة التبادل من شهر إلي ثلاثة أشهر. سيأخذ البنك المركزي العماني أي طلب لتجديد هذا التسهيل في الاعتبار علي أساس الأوضاع السائدة في السوق وأيضاً العوامل الأخرى.
- الإقراض المباشر بالدولار الأمريكي: سيمنح البنك المركزي العماني البنوك تسهيل إقراض مباشر بالدولار الأمريكي. حيث سيمنح القرض لمدة محددة من شهر إلي ثلاثة أشهر.

سادسا: سلطنة عُمان

- خفض البنك المركزي العماني في ديسمبر من العام 2008 معدل الريبوبمعدل 89 نقطة من 2.42 في المائة إلي 1.53 في المائة،
- وقرر أيضا تخفيض نسبة الاحتياطي المطلوبة للبنوك التجارية من 8 في المائة إلي 5 في المائة (ستؤدي هذه الخطوة إلي إعادة ضخ سيولة بمبلغ 300 مليون ريال عماني "779 مليون دولار أمريكي") وكذلك زيادة معدل الإقراض من 85 في المائة إلى 87.5 في المائة بدءا من 1 يناير 2009.

سابعا: دولة قطر

- اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10% و20% من رأسمال البنوك المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق. وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية.
- وبتاريخ 20 مارس 2009: قام مصرف قطر المركزي بشراء محافظ استثمارية لبنوك تجارية قطرية هي (بنك قطر الوطني، والتجاري، وبنك الدوحة، والمصرف، والدولي الإسلامي، والريان، والأهلي والخليجي) وجميعها مدرجة أسهمها في سوق الدوحة للأوراق المالية بقيمة 6.5 مليار ريال (1.8 مليار دولار)، في خطوة استهدفت توفير السيولة وتعزيز الائتمان المحلي الذي يواجه كسادا كبيرا .
- وبتاريخ 19 يناير 2009: طلبت الحكومة القطرية من شركتين عقاريتين الاندماج لتقوية اوضاعهما المالية.
- وبتاريخ 24 مارس 2009: صرح مصرف قطر المركزي بأنه لم يخفض أسعار الفائدة منذ خريف 2008 لأن وضع السيولة جيدا ولنه يحارب التضخم.

ثامنا: مصر

- تبني خطة تحفيز مالية للاستثمار في مشاريع البنية التحتية من أجل خلق الوظائف.
- وقررت الحكومة المصرية ضمان الرقوض المصرفية الموجهة للمشاريع الصغير والمتوسطة الحجم.

تاسعا: تونس

- تبنت مجموعة من الاجراءات لدعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم ودعم التشغيل.

توصيات

- من التحليل أعلاه يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1- أن تضع السلطات النقدية والمالية العربية التزاماً جماعيا معلنا تتعهد فيه بمعالجة تداعيات الأزمة على نحو متسق ومترابط، مع الاعتراف بحتمية اختلاف التدابير التفصيلية باختلاف البلدان المعنية واختلاف درجة تأثرها بالأزمة.

2- ضمان الاستجابة السريعة للأزمة المالية العالمية وتداعياتها على أساس الرصد المبكر للأزمة وهذا يتطلب درجة عالية من التنسيق داخل البلد وعبر الحدود واعتماد اطار قانوني ومؤسسي يتيح اتخاذ اجراءات حاسمة لجهات ومؤسسات مختلفة داخل الدولة.

3- وجود شفافية عالية عند الاعلان عن اثار الازمة على مختلف القطاعات الاقتصادية .

4- ضرورة أن تكون اهداف الخطط والاستراتيجيات والسياسات واضحة وبشكل كبير لتسهيل عملية تقييمها مستقبلا.

5- ضمان المسألة بشأن الاجراءات الحكومية المتخذة.

توصيات

6- ضمان مشاركة القطاع الخاص بمختلف مؤسساته في تحمل مسؤولية المشاركة في وضع الخطط وتنفيذها وتحمل جزء من مخاطرها.

7- دراسة ومراجعة التشريعات والقوانين الناظمة للعمل المالي والمصرفي والاقتصادي للتأكد من سلامتها لمواجهة مثل تلك الازمات في المستقبل.

8- التنسيق مع الدول الصناعية والنامية الأخرى لمعالجة الازمة والاستفادة من تجاربها في هذا المجال.

9- التنسيق مع المؤسسات الأقليمية والدولية ذات العلاقة مثل صندوق النقد العربي وصناديق التنمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

10- ضرورة تقييم خطط الانقاذ في كل مرحلة من مراحل تطبيقها وبصور علمية ومؤسسية دقيقة ومن جهات محايدة بهدف التأكد من تحقيقها لأهدافها ومراجعتها وتعديلها اذا تطلب الامر ذلك.

11- وضع استراتيجيات خروج من خطط الانقاذ عند عودة الأمور لوضعها الطبيعي.

شكراً

لحسن

استماعكم

